بيان عن قضية السودان

التقييم الأساسي للأمن الإنساني

HSBA

مسح الأسلحة الصغيرة

رقم 5 يناير 2007

اتساع دائرة الحرب حول السودان

انتشار الجماعات المسلحة

في جمهورية أفريقيا الوسطى

في الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر 2006، هاجمت جماعة مسلحة من أفريقيا الوسطى لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت وتطلق على نفسها اسم اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع (UFDR) عاصمة إقليم فاكاغا في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى واحتلتها. وأدان الرئيس فرانسوا بوزيزي على التو السودان لقيامه بمساعدة المتمردين وتدريبهم. وهاجمت قوات المتمردين التي يدعمها السودان قبل أسبوعين من ذلك الجيش التشادي في العاصمة نجامينا. وفي الوقت الذي يتم فيه التأكد بصورة رسمية من دور السودان في هذه الأحداث، فهنالك أدلة تشير إلى أن أنشطة الجماعات المسلحة في السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى هي أنشطة ما فتئت تزداد ترابطاً فيما بينها[1].

وتنتشر في الوقت الحالي جماعات المتمردين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتحرك هذه الجماعات بدافع من المطامح السياسية بالإضافة إلى عامل التخلف التنموي والغياب الواضح لفرص العمل الدائمة. وقد زاد توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل ملحوظ من التهديد الذي تشكله جماعات المتمردين على الأمن المحلي والأمن الإقليمي. وفي ظل هذه الظروف، فإن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA)[2] والقوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (FOMUC)[3] غير قادرة على حماية حدود جمهورية أفريقيا الوسطى حماية تامة حتى مع وجود الدعم العسكري الفرنسي، مما يعرض البلد لهجمات العناصر المسلحة القادمة من السودان وتشاد.

ويبرز هذا الملخص أصول الجماعات المسلحة وانتشارها في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى وردود الأفعال الناجمة عن حالة عدم الاستقرار في المناطق المحاذية للسودان وتشاد. ومع تفكير الأمم المتحدة في نشر بعثة حفظ للسلام في كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لدعم اتفاق دارفور للسلام الذي يتميز بعدم فعاليته، فقد بدأت ملامح نهج تجريبي إقليمي في الظهور[4]. غير أن أية عملية انتشار واسعة النطاق للأمم المتحدة ستستغرق ستة أشهر على الأقل للوصول إلى المنطقة كما أن الاحتياجات الأمنية الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى احتياجات حادة.

وإذا كان من المتعين أن تحقق عملية حفظ السلام أهدافها – سواء أكانت على مستوى بلد واحد أو ذات طبيعة إقليمية – فإن الاهتمام يجب أن يولى في الوقت الحالي لضمان أن تنسجم الولاية الموكولة إليها وتنقل الموظفين العاملين فيها والتوزع الجغرافي لقواتها بالإضافة إلى مدة بقاء هذه القوات انسجاماً حقيقياً مع الاحتياجات والتحديات الحالية. ومن المحتمل أن تؤدي كل استجابة غير ملائمة أو غير فعالة أو متأخرة إلى المزيد من الاضطراب في المنطقة وفي التشجيع على استمرار دعم السودان للجماعات المسلحة وإلى المزيد من التشرد الداخلي وإلى تصاعد وتيرة تسليح اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. ويتوقف نجاح كل بعثة دولية إلى حد كبير على فهم واضح ودقيق لدينامية المشهد الاجتماعي-السياسي غير المستقر للمنطقة.

العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان

تمخض العنف المسلح في السودان عن تداعيات خطيرة على جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك قبل وقت من بروز الصراع في دارفور إلى العلن عام 2003. وكانت أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى ميداناً للتجمع خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية بين الشمال والجنوب (ما بين 1983 و2005). ويبدو أن آلافاً من الجنود التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد عبروا الحدود الفاصلة بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى خلال الثمانينات بحثاً عن الغذاء والملاذ الآمن خلال فترات الجفاف أو أثناء الهجمات العسكرية الكبيرة. واستخدمت جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت نفسه كقاعدة شنت منها القوات المسلحة السودانية الهجمات ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في غرب بحر الغزال في التسعينات. وتسببت هذه المواجهات في حدوث تدفقات ضخمة للاجئين: فمع بداية التسعينات[6]، كان هنالك حوالي 36000 لاجئ سوداني يعيشون في مبوكي بجنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وحسب بعض التقديرات فإن نسبة 50 في المائة منهم كانوا مقاتلين يحملون معهم أكثر من 5000 قطعة سلاح[7]. وكنتيجة لذلك، فيبدو أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كان يحتل مع حلول عام 2004 مدناً تقع في دائرة تمتد إلى مسافة 200 كيلومتر داخل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى[8].

وقد أجبرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) على غلق مكاتبها في مبوكي في كانون الأول/ديسمبر 2002 بسبب الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة وعدم قدرة الوكالة على توفير الحماية لموظفيها[9]. وشجع التقدم الحاصل في عملية السلام بين شمال السودان وجنوبه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) على إعادة فتح المخيم في مبوكي في شباط/فبراير 2004. ويبدو حدوث انخفاض في مدى توفر الأسلحة وخمود في حدة العنف عقب إقامة هيكل جديد للإدارة في المخيم[10]. ووفق بعض المعلومات، فقد شهدت الوضعية المزيد من التحسن منذ انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من جمهورية أفريقيا الوسطى إثر توقيع اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير 2005. ولا تزال عودة اللاجئين السودانيين الطوعية إلى وطنهم جارية على قدم وساق مع برمجة عودة آخر اللاجئين البالغ عددهم 8500 لاجئ إلى ديارهم بحلول شهر نيسان/أبريل 2007[11].

وقد تسبب النشاط العسكري الدائر مؤخراً بالسودان في إقامة طرق عبور عبر شمال جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي مطلع نيسان/أبريل على سبيل المثال، عبر متمردو الجبهة التشادية المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي التي مقرها في دارفور ويتزعمها محمد نور، شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في طريقهم لمهاجمة نجامينا. ورد الرئيس بوزيزي بإغلاق حدود جمهورية أفريقيا الوسطى مع السودان، في إشارة سياسية لدعم الرئيس التشادي إدريس ديبي مع فقدان القدرة على التنفيذ التي ترافق هذا الرد[12].

أضحت النشاطات العسكرية للجماعات المسلحة في السودان، تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مترابطة على نحو متزايد

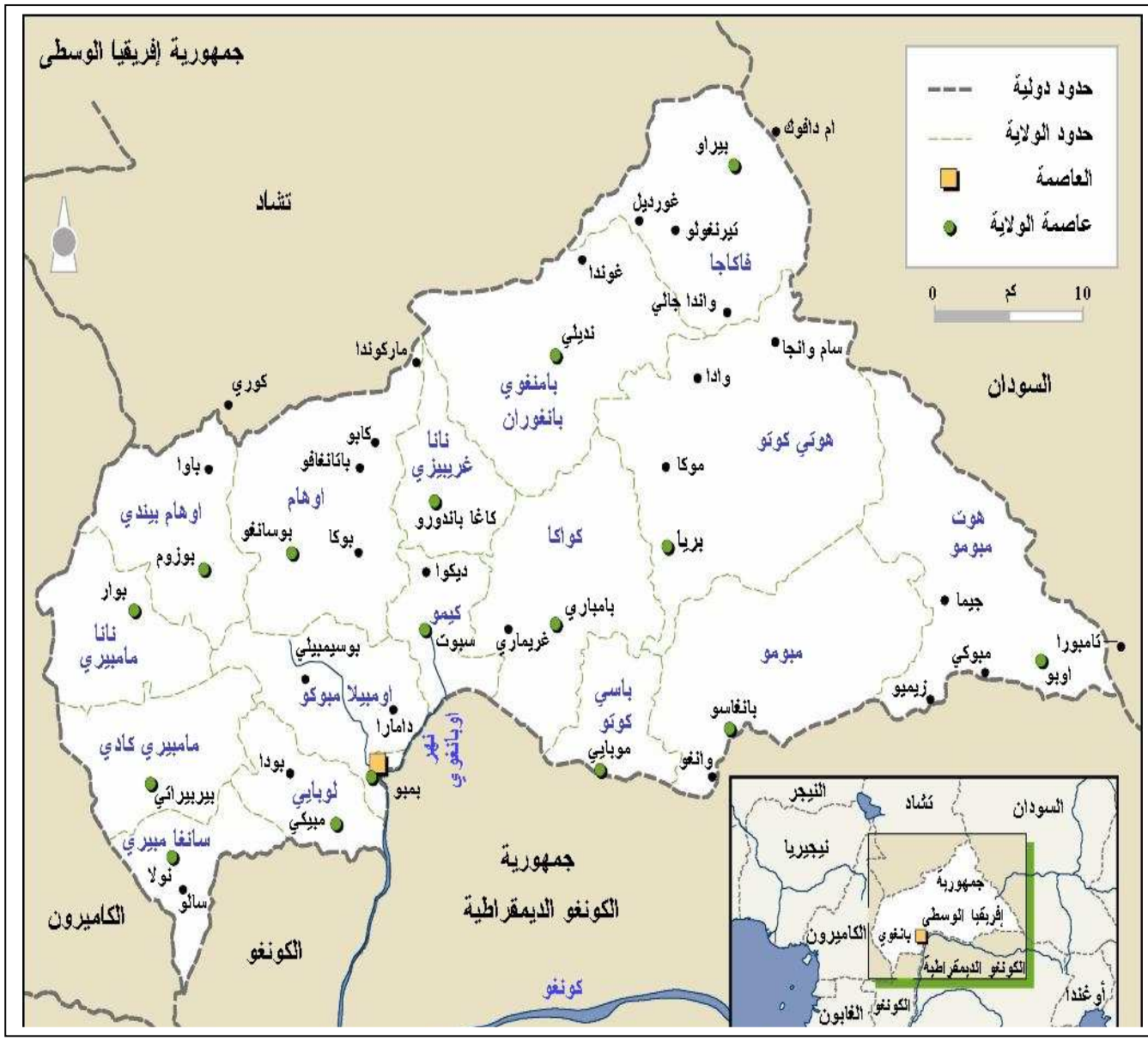

وتواصل نقل الأسلحة والمقاتلين المسلحين. ففي يوم 25 نيسان/أبريل وأيضاً في يوم 26 من هذا الشهر قدمت طائرة شحن أنطونوف من الأراضي السودانية وحطت في تيرينغولو بإقليم فاكاغا وقامت بإفراغ معدات عسكرية وحوالي 50 عسكرياً نظامياً تفرقوا في المنطقة المحيطة[13]. وفي نهاية حزيران/يونيو، اشتبك الجنود التابعون للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد حفظ السلام العاملون في إطار القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا مع رجال مسلحين بالقرب من غورديل، مما تسبب في حدوث 30 إصابة على الأقل[14]. وعلى ما يبدو، فقد سعى المتمردون إلى الاستيلاء على البنزين وغيره من الإمدادات الأخرى، بيد أنهم لم يفصحوا عن أهداف سياسية.وبالرغم من هذه الحادثة المزعجة، فإن العلاقات الرسمية الثنائية بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال علاقات يسودها الاحترام إلى حد ما. فقد ساهم السودان على سبيل المثال بإرسال جنود للمشاركة في قوة حفظ السلام لتجمع دول الساحل والصحراء[15] في جمهورية أفريقيا الوسطى ما بين عامي 2001 و2002 [16].

وعلى الرغم من اتهامات الرئيس بوزيزي المتكررة للسودان بدعم متمردي اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع المتواجدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الجدول رقم 2)، فإنه لم يبادر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية.وقد برمج الرئيس بوزيزي، في الواقع، زيارة للخرطوم في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2006، ولكنه لم يتراجع عن قبول الدعوة إلا في آخر لحظة بعد التهديد الذي أطلقه ديبي بسحب 150 جنديا تشاديا من غير المشاركين في القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ، من الذين يراقبون المنطقة الحدودية المحيطة بغوري، بالإضافة إلى التهديد بسحب الوحدة التشادية المكلفة بتوفير الأمن الشخصي لبوزيزي في حال ما إذا وطأت قدما هذا الأخير أرض السودان[17].

السياق السياسي

أدى عدم الاستقرار الداخلي وسياسات التقسيم العرقية إلى قيام التمردات المسلحة التي تمثل، إلى جانب الإجرام المسلح، تهديداً ينذر بتفاقم الأزمة الإنسانية في المناطق المحاذية لكل من تشاد والسودان. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت نشأة الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وقوع البلد بشكل مضطرد في جو من العنف على المستوى ما دون الإقليمي[18]. وحسب بعض المعلومات، فإن السودان يدعم جماعات أفريقيا الوسطى المسلحة، في الوقت الذي استغلت فيه جماعات المتمردين في الشمال الشرقي التطورات الناتجة عن أزمتي تشاد ودارفور [19]من أجل توسيع مناطق سيطرتها.

وعلى مدار العقدين الأخيرين، عمل قادة أفريقيا الوسطى المتعاقبون على زرع القلاقل من خلال تنفيذ سياسات تخضع بشكل كبير إلى الولاءات العرقية. فخلال الثمانينات، ملأ الرئيس أندري كولينغبا القوات

قد تسبب النشاط العسكري الدائر مؤخراً بالسودان في إقامة طرق عبور عبر شمال جمهورية أفريقيا

المسلحة لأفريقيا الوسطى بعناصر من ياكوما التي تمثل المجموعة العرقية التي ينتمي إليها.
وقد خطا خليفته آنج فليكس باتاسي خطوة أكبر بإنشائه لمليشيات تعمل على طول خطوط التجاور العرقية مع إعطاء الأفضلية لمجموعات الساكا والكابا والغبايا التي تنتمي إلى المنطقة التي يتحدر منها. وساهمت التوترات العرقية وسياسة التهميش التي تعرضت لها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والأزمات الاقتصادية في كثرة التمردات والانقلابات العسكرية اعتباراً من عام 1996. وقد سعت سلسلة من عمليات حفظ السلام، بدرجات متفاوتة من النجاح، إلى تقديم أحد التدابير المساعدة على الاستقرار (انظر الجدول رقم1). وأحكمت الحكومة الحالية سيطرتها من خلال العنف المسلح. فقد أطاح الجنرال فرانسوا بوزيزي بباتاسي في أذار/مارس 2003 بدعم فعال من ديبي. وانسحبت قوات بوزيزي في بداية الأمر إلى تشاد حيث أعادت تجميع صفوفها وتدربت وزاد عددها بانضمام التشاديين إليها[20].
ووفر الجنود التشاديون المكلفون بالقيام بدوريات في بانغي بمعية القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (FOMUC) – التي تضم في صفوفها الكثير من التشاديين- له الحماية خلال أيامه الأولى في الحكم وهو لا يزال مبقياً على قوة تشادية تتولى أمنه الشخصي. ولا يمكن فصل المطامح السياسية للجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن السياق الاجتماعي- الاقتصادي الذي ترعرعت فيه. لقد تضافر الفقر الضارب أطنابه والتخلف التنموي وغياب بدائل سبل الرزق بجمهورية أفريقيا الوسطى إلى قيام التمردات المسلحة التي يحمل البعض منها أهدافاً واضحة، بالإضافة إلى انتشار الإجرام المسلح، لاسيما ذلك الذي يجسده قطاع الطرق و"الرماة" (وهي جماعات مسلحة للدفاع الذاتي تقوم بتنفيذ الإعدام بعد إجراءات موجزة[21]). انظر الإطار1 للحصول على وصف يبين الصلة بين إخفاق عملية نزع السلاح وتنامي حالات الخروج على القانون هذه.وعلى الرغم من العلاقات المترابطة بين العنف المسلح ذي الدافع السياسي وذي الدافع الاقتصادي والعنف المسلح الانتهازي، فهنالك فروق كبيرة بين الدوافع التي تقف وراء الجماعات المسلحة وكذلك بين العمليات التي تقوم بها في شمال شرق البلد وفي شماله الغربي.

الجماعات المسلحة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى: الدور الخفي للسودان

قبل فجر يوم الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر 2006، استولى رجال

الإطار 1 المزالق المرتبطة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) وبجمع الأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تعهدت كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بتنفيذ برامج واسعة النطاق تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) وبجمع الأسلحة وذلك اعتبارا من التسعينات. غير أن التدخلات التي نفذت بشكل سيء تكون قد ساهمت في انتشار المجموعات المسلحة في مناطق الحدود مع السودان بالإضافة إلى المناطق الفاصلة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وقد تسببت التلاعبات السياسية ونقص الأموال والتباين الحاصل فيما يتعلق بالاحتفاظ بالسجلات في المزيد من الضعف لكلي التدخلين.
وتعهدت جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ برنامجي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجمع الأسلحة. ففيما بين عامي 1997 و1998 على سبيل المثال، جمعت بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (MISAB) أكثر من 1500 سلاح مع 000 500 قذيفة من الذخيرة والمتفجرات والصواعق. وركز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المقام الأول على أعداء الرئيس باتاسي، مما أدى إلى تحويل الأسلحة- من قبل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. وفي وقت لاحق من قبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (MUNIRCA)- إلى المليشيات الموالية للحكومة وإلى شركات الأمن الخاصة التي تعمل لحراسة الرئيس.
وفي عامي 2002 و2003، أحصى برنامج مدني لجمع الأسلحة دعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 1100 سلاح ناري و000 135 قذيفة من الذخيرة والمتفجرات. واستفاد حوالي 220 شخصاً من تدريب لتلقي المهارات. وتبقى هذه النتائج بعيدة كل البعد عن الرقم المستهدف، أي 000 10 سلاح يتعين جمعه و2000 شخص يتعين تدريبهم. وأعيد تداول الأسلحة بدرجة أكبر من تلك التي يتم بها تدميرها بصورة دائمة. وهنالك برنامج آخر أشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنزع السلاح وإعادة الإدماج (DDR) ابتدأ عام 2004 ومس 7500 شخص إضافي لم يقوموا في الواقع بتسليم أي سلاح. وساعد التأخر الحاصل في تمويل إعادة الإدماج على إثارة المظاهرات بشكل متكرر[22] وفي تشاد، أطلق برنامج واسع النطاق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عقب وصول الرئيس ديبي إلى الحكم في عام 1990. وسرح حوالي 27000 مقاتل. بيد أن أحد البرامج التي يمولها البنك الدولي قد سعى في وقت لاحق إلى إدماج عشرة في المائة فقط من الحالات التي تتطلب العلاج، أي 2700 حالة[23]، وكما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد أعيد تداول الأسلحة لكونها لم تجمع أو تدمر بصورة منتظمة. وإنه لمما لا يثير الدهشة أن يؤدي فشل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نزع سلاح المقاتلين وإعادة دمجهم دمجاً ملائماً، بصورة مباشرة إلى تصاعد نشاطات قطاع الطرق المعروفين في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

الجدول 1 بعثات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

الإسم	المنظمة	تواريخ الانتشار	القوة القصوى	ملخص عن الولاية
بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي[1] (MISAB)	التحالف المخصص للقوى الراغبة	شباط/فبراير 1997– نيسان/أبريل 1998	820	رصد تنفيذ اتفاقات بانغي للسلام
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى(MUNIRCA)	الأمم المتحدة	نيسان/أبريل 1998– شباط/فبراير 2000	1350	المساعدة على الحفاظ على الأمن في بانغي؛ حماية المنشآت الرئيسية؛ الإشراف على نزع السلاح؛ حماية موظفي الأمم المتحدة؛ تقديم المساعدة التقنية لهيئات الانتخاب الوطنية في انتخابات 998.
تجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD)	تجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD)	كانون الأول/ديسمبر 2001– كانون الثاني/يناير 2003	300	المساعدة على إعادة السلام وإنفاذه في جمهورية أفريقيا الوسطى
القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (FOMUC)	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)	كانون الثاني/يناير 2003 – الوقت الحالي	380	تعزيز الأمن في البلد؛ المساعدة على إعادة بناء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA)؛ محاربة المتمردين في الشمال الشرقي

المصادر: وكالة الأنباء الفرنسية (2006)؛ فرنسا (2006)؛ Berman (2004)؛ معهد الدراسات الأمنية "ISS" (2005)؛ مجلس الأمن للأمم المتحدة (1998)

الجدول 2 الجماعات المسلحة في جمهوريةأفريقيا الوسطى يناير 2007

	الاسم	الزعامة	الأهداف والخصائص	مكان التواجد
الشمال الشرقي	**اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع (UFDR)**، عبارة عن مظلة تجمع تحتها: • **جماعة العمل الوطني لتحرير أفريقيا الوسطى** • **حركة المحررين من أفريقيا الوسطى من أجل العدالة** • **الجبهة الديمقراطية لأفريقيا الوسطى**	السياسية: أباكر سابون، ميشال دتوديا العسكرية: فاكي أحمت ("العقيد مرابو") الميدانية: "النقيب ياو"، دامان زكريا	اشتراط تنحي بوزيزي عن الحكم أو اقتسامه للسلطة؛ تدعي أن ممارسات الإقصاء والممارسات المناهضة للمسلمين والفساد العام المستشري في حكومة بوزيزي هي التي أجبرتهم على حمل السلاح.	غورديل وتيرينغولو
	الحركة من أجل السلام وإعادة التعمير والتنمية (MPRD)، مجموعة متمردين تشاديين تتحالف بشكل فضفاض مع اتحاد القوات من أجل الديمقراطية والتنمية التي يرأسها محمت نوري	جبرين داسرت، شريك سابق لديبي، اتهم بمهاجمة تكنات عسكرية خارج نجامينا في تشرين الثاني/نوفمبر 2005	إزاحة ديبي من الحكم	يعتقد تواجدها حول غورديل
	الجيش الشعبي من أجل إعادة الجمهورية والديمقراطية (APRD)	سابقاً،جان جاك "لارما" لارماسوم، وآلت الآن إلى ندجادر مونومباي، وكلاهما كان ينتمي إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA)	اشتراط اقتسام بوزيزي للحكم؛ يدعي حماية القرى من انتهاكات قوات الأمن الحكومية؛ يدعي أنه يتمتّع بدعم من بوزيزي؛ وهو متورط أيضاً في أعمال اللصوصية	منطقة باوا
الشمال الغربي	**اتحاد القوات الجمهورية (UFR)**	الملازم فلوريان ندجادر، المنشق عن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA)	يدعي حماية القرى من انتهاكات قوات الأمن الحكومية؛ يدعي أنه يتمتّع بدعم من بوزيزي؛ وهو متورط أيضاً في أعمال اللصوصية	يعتقد تواجدها حول منطقة باوا
	الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى (FDPC)	عبد اللاي مسكين، زعيم تشادي لمليشيا تابعة لباتاسي تتمركز في الشمال الغربي	لا يعتقد أنها تمثل في الوقت الحاضر قوة متماسكة؛ قد تكون مرتبطة بالجيش الشعبي من أجل إعادة الجمهورية والديمقراطية (APRD)	غير معروف
	الحركة الوطنية من أجل إعادة جمهورية أفريقيا الوسطى (MPRC)	ستيف غوري	يعتقد أنها لم تعد تمثل قوة متماسكة	في وقت سابق، كانت في المنطقة المحيطة ببوسنغوا

المصادر: منظمة رصد حقوق الإنسان "HRW" (2007)؛ مجلس الأمن للأمم المتحدة (2006 أ)

مسلحون يتراوح عددهم مابين 50 إلى 60 رجلاً على براوو، عاصمة فاكاغا، الواقعة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد هروب الجنود الستين المرابطين بها من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA). وقد كان المتمردون على معرفة بمخطط المدينة وببرنامج دوريات الجنود، ونفذوا هجومهم بعد أسبوعين من وصول جنود جدد. واستولى المقاتلون على تسع مركبات تركتها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى خلفها، بما في ذلك مركبتان محوريتان تحملان رشاشاً ثقيلاً من عيار 14,5 مليمتر، واستولوا كذلك على مدافع هاون ورشاشات خفيفة وكمية كبيرة من الذخيرة[24]. وفي غضون الأسابيع التالية، عرف الرجال الذين يتولى فيهم "النقيب ياو" منصب الناطق الرسمي المحلي، أنفسهم باسم اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع. وقد سيطروا على مدن أواندا ودجالي وسام أوانجا، واحتلوا لفترة قصيرة مدناً أخرى مثل مدينة نديلي. ويقدر عدد الرجال المنضوين تحت صفوفه ما بين 150 إلى 200 رجل[25]، وقد وصلوا جنوباً إلى غاية موكا.

ويعترف اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع الآن بأنه مظلة تجمع تحتها العديد من الجماعات المسلحة التي تضم مقاتلين تشاديين وسودانيين وآخرين من أفريقيا الوسطى (انظر الجدول 2). ويتشكل اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع (UFDR) من ثلاث جماعات هي: جماعة العمل الوطني لتحرير أفريقيا الوسطى وحركة المحررين من أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والجبهة الديمقراطية لأفريقيا الوسطى[26]. وتتمركز هذه الجماعات الثلاث حالياً في المنطقة المحيطة بغورديل وتيرنيغولو، وهي منطقة توفر

استغلت جماعات المتمردين في الشمال الشرقي التطورات الناتجة عن أزمتي تشاد ودارفور من أجل توسيع مناطق سيطرتها

العديد من المغارات التي تحتوي على مخابئ ملائمة. كما يعتقد أن الجماعة التشادية المتمردة المعروفة باسم "الحركة من أجل السلام وإعادة التعمير والتنمية" تتمركز أيضاً في هذه المنطقة[27]. وفي الوقت الذي استولى فيه المتمردون على مخزونات القوات المسلحة لأفريقيا

الوسطى التي لم تكن تتمتع إلا بحماية ضعيفة، فإن أهدافهم ومراميهم، سواء أكانت نجامينا أو بانغي،تبقى غير واضحة. وأبرز القادة الذين يسعون إلى إسقاط بانغي هم تشاديون لهم تاريخ ينبئ عن تدخلهم المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالزعيم السياسي أباكر سابون، المسجون في كتونو، بنين، في 25 نوفمبر 2006، والقائد العسكري فاكي أحمت، المدعو باسم " العقيد مارابو"، والذي يبدو أنه في الخرطوم، كلاهما تشادي ينتمي إلى ما يعرف باسم "المحررين السابقين"[28]. ويدعي ميشال ديتو ديا، وهو غير معروف على الساحة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بأنه رئيس المجموعة. وهو أيضاً مسجون بكتونو[29]. وقاد "النقيب ياو" ودامان زكريا، أحد شركاء الرئيس السابق باتاسي السياسيين، العملية العسكرية في الميدان[30].

وإنه لمن الصعوبة بمكان التحقق من مستوى الدعم الذي قدمه السودان إلى الجماعات المسلحة المتمركزة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى لكون هذه الجماعات لا تمثل كياناً متجانساً. فالبعض منها قد تلقى تدريبات عسكرية (داخل السودان وخارجه)، غير أن البعض الآخر يدعي أنه جند قسراً من قراه في جمهورية أفريقيا الوسطى[31]. ويمتلك القادة هواتف "ثريا" تشتغل عبر الساتل. ويحمل الجنود أسلحة صغيرة والقليل من الأسلحة الأخرى، وتستهدف عملياتهم مواقع – مثل قواعد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بيراو وأواندا جالي – تحتوي على مخزونات يمكنهم الاستحواذ عليها. وقد استولوا أيضاً على أسلحة صغيرة كانت قد استردت من خلال برنامج لمناهضة الصيد غير المشروع (وتتمثل أساساً في بندقية هجومية من طراز Ak-47S مع بعض البنادق الهجومية الخفيفة وبنادق آلية كاملة من طراز G3 ورشاشات صغيرة من نوع MAT 49 وبنادق ذات مؤخرة متحركة من طراز MAS-36)[32].

الجماعات المسلحة في الشمال الغربي لجمهورية أفريقيا الوسطى:الشبكة التشادية

تصاعد العنف المسلح في شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، لاسيما بالقرب من بوواو، في النصف الأخير من عام 2005. وينظر بوزيزي وديبي إلى سكان بوواو بعين تحمل الكثير من الريبة نظراً لكونها المنطقة التي يتحدر منها باتاسي. ووضع ديبي قوات على طول الحدود لسحق أية انتفاضة محتملة، غير أنه قد اضطر إلى إعادة نشرها في شرق تشاد لمواجهة التحدي الذي تعرضت له قبضته على السلطة من قبل المتمردين الذين يدعمهم السودان[33]. وأثبت هذا التحرك أنه حاسم بالنسبة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ظل الفراغ الأمني الذي أحدثه ذهاب القوات التشادية[34]، قامت جماعات مسلحة غير معروفة من أفريقيا الوسطى بشن هجمات على المجتمعات المحلية المقيمة على الحدود ما بين ايلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام المذكور.

الإطار2 قرار مجلس الأمن 1706 والخيارات المقترحة لحفظ السلام

وسع القرار 1706 من دائرة الولاية الموكولة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) لتشمل القيام بالمساعي التالية:

المساعدة على معالجة قضايا الأمن الإقليمية ذات الصلة الوثيقة مع الجهود الدولية المبذولة لتحسين الوضع الأمني في المناطق المجاورة على طول الحدود بين السودان وتشاد وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بما يشمل ما يتم عن طريق إقامة تواجد متعدد الأبعاد يتشكل من موظفي اتصال للشؤون السياسية والإنسانية ومن ضباط اتصال عسكريين وضباط اتصال بالشرطة المدنية، وذلك في المواقع الرئيسية بتشاد وبما يشمل مخيمات المشردين داخلياً ومخيمات اللاجئين، وبجمهورية أفريقيا الوسطى إذا دعت الضرورة إلى ذلك؛ والمساهمة في تنفيذ الإتفاق [بما لا يشمل الجماعات المسلحة المضيفة] بين السودان وتشاد، الموقع يوم 26 تموز/يوليو 2006.

واقترحت بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة خيارين بشأن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) الخيار "ألف" بعثة الرصد: تتمثل الولاية الموكولة إلى بعثة الرصد في مراقبة الوضعية في المناطق الحدودية والاتصال بالأطراف وتقديم الإنذار المبكر والمساهمة في تحسين الوضع الأمني من خلال تدابير بناء الثقة والتدابير الوقائية.

(ب) الخيار "باء" بعثة الرصد والحماية: بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن بعثة أكبر للرصد والحماية تساهم في تحسين حالة الأمن في منطقة الحدود بتوفير الحماية، في حدود استطاعتها، للمدنيين المعرضين للأخطار المحدقة[41]

قد تسبب الصراع الدائر في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في حدوث تشرد داخلي كثيف

ويزعم بعض المقاتلين أن لهم روابط تربطهم بباتاسي. وأرسل جنود من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومن الحرس الجمهوري إلى المنطقة لتهدئة الوضع، لكنهم عملوا على تأجيجه عن طريق القيام بهجمات عنيفة وعشوائية على السكان المدنيين الذين اتهموا بدعم المتمردين. واستهدف المتمردون كذلك المدنيين الذين كانوا يشكون في تعاونهم مع القوات الحكومية. ويزعم بعض المقاتلين أن لهم روابط تربطهم بباتاسي. وأرسل جنود من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومن الحرس الجمهوري إلى المنطقة لتهدئة الوضع، لكنهم وفي عام 2006، امتد نطاق الاقتتال ليشمل ممر كاغا باندورو- كابو الذي يقع على بعد 350 كيلومترا شمال بانغي[35]. ويحدد مجلس الأمن للأمم المتحدة في تقريره بتاريخ 27 حزيران/يونيو 2006 أربع جماعات رئيسية للمتمردين. والعديد من القادة هم من المنشقين عن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى [36]. ومع نهاية 2006، بدا أن هنالك جماعتين تمثلان الحضور الأكثر قوة في الميدان، وهما: الجيش الشعبي من أجل إعادة الجمهورية والديمقراطية، وألقي القبض على الناطق الرسمي باسمه، جان جاك "لارما" لارماسوم (الذي صاحب باتاسي لمدة طويلة)، في بانغي وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في 18 آب/أغسطس 2006؛ واتحاد القوات الجمهورية بقيادة الملازم فلوريان ندجادر، نجل أحد الجنرالات (متوفى حالياً) المقربين إلى باتاسي. وتتشكل هذه الجماعات من نواة صغيرة من المقاتلين- حددت أحد المصادر الرسمية قوتها الثابتة بما لا يتجاوز 15 رجلاً لكل منها- الذين يستقطبون السكان المحليين إذا دعت الضرورة إلى القيام بعمليات ميدانية، وهذا في الوقت الذي يبقون فيه سيطرتهم كاملة على الأسلحة التي تتضمن القنابل اليدوية والأسلحة الآلية. وشنت جماعة مكونة من 100 شخص هجوماً على باوا يوم 14 كانون الثاني/يناير 2007، واستمر أجيج القتال لعدة أيام على حسب بعض المعلومات الواردة[37].

وقد تولد عن العنف حدوث تشرد مكثف للمدنيين، إذ يفر سكان قرى بكاملها إلى الأدغال عند سماع أصوات المركبات وهي تقترب، سواء أكانت تابعة للمتمردين أو للقوات الحكومية[38]. وفي كانون الثاني /يناير 2007، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد السكان الذين نزحوا إلى تشاد بـ50000، ويعيش 48000 منهم في مخيمات كوندجي وأمبوكو وياورنغو بالقرب من غوري في تشاد. ويعيش 20000 شخص آخر في الكاميرون. والتشرد الداخلي أكبر: ففي الوقت الحاضر هنالك 150000 شخص مشرد داخلياً منهم 60000 بمنطقة باوا لوحدها في إقليمي أوهام وأوهام-باندي[39]. ويبقى التهديد المتمثل في تسليح اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً- سواء أكان ذلك عن طريق المضايقات أو عن طريق التجنيد الفعال- تهديداً حقيقياً.

الاستجابة الدولية

على الرغم من كون جمهورية إفريقيا الوسطى بعيدة عن أنظار وسائط الإعلام الدولية، فإنها تبقى موقعاً لتدخلات دولية معتبرة على مدار السنين. وتتراوح درجة الالتزام من التعاون العسكري الثنائي إلى عمليات حفظ السلام الإقليمية والدولية.

ولعبت المساعدة العسكرية الفرنسية دوراً حاسماً في تمكن حكومة بوزيزي من إخماد عنف المتمردين. واستعملت الطائرات العسكرية الفرنسية في مهمات الاستطلاع اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2006. وأرسلت فرنسا في أعقاب الهجوم على بيراو 40 جندياً إضافياً كتكملة للجنود البالغ عددهم 200 والموجودين بالبلد. واستفاد الجنود الفرنسيون والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA) من الدعم الجوي لطائرات الميراج، فاستعادوا بيراو يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر ومدناً أخرى في الأيام التالية. وأرسل الجنود الفرنسيون أيضاً إلى مدن أكبر تحسباً لأي وصول محتمل للمتمردين

إليها، بما في ذلك مدينتا بريا ونيديلي[40]. ويبقى الجنود الفرنسيون في بيراو لتأمين المنطقة من أنشطة الجماعات المسلحة من جانب، وأيضاً لمواصلة ضمان ألا يقوم الجنود التابعون للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA) بأعمال انتقام ضد السكان المدنيين.

وبعد تاريخ طويل من عمليات السلام المتواضعة التي تمت على المستوى الإقليمي أو تلك التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن بصدد النظر مجدداً في عملية انتشار إقليمية واسعة النطاق تهدف إلى منع انتقال عدوى الصراع من دارفور. فبموجب قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1706 بتاريخ 31 آب/أغسطس 2006، تقترح قوات حفظ سلام لكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. واقترح الأمين العام في تقريره اللاحق خيارين اثنين لحفظ السلام. وتستدعي كلا العمليتين المقترحتين نشر كتيبة في بيراو حيث يمكن رصد أنشطة الجماعات المسلحة عبر الحدود (انظر الإطار 2). ويترافق كل خيار مع حضور للشرطة المدنية. وينطوي الخيار الأكثر صلابة على حماية السكان المدنيين وهو يتطلب دعماً لوجستياً إضافياً. ويتصور أن يضم هذا الخيار حوالي 300 فرد من أفراد حفظ السلام و200 من موظفي الدعم ومابين 50 إلى 80 موظفا للحماية المدنية ولحقوق الإنسان. وقد أعلن بوزيزي علانية عن ترحيبه بكل حضور متعدد الجنسيات.

ويمكن لأفراد حفظ السلام أن يقوموا على نحو مجد بمراقبة الحدود مع السودان والدفاع عنها، وبمنع الهجمات الخاطفة التي تنفذها كل من قوات الأمن الحكومية والجماعات المسلحة. وإذا كانت الاختصاصات الموكولة إليهم اختصاصات محدودة من الناحيتين الجغرافية واللوجستية، فإن الطبيعة الانسيابية للحدود قد تعيق الجهود التي يبذلونها.

وعلى الرغم من المنافع الكبرى التي تقدمها عملية نشر قوات حفظ سلام إقليمية، فإن الحقيقة تبقى متمثلة في أن التركيز الأولي لأية عملية لحفظ السلام في المستقبل سيكون منصباً على تشاد. وتشرف قوة واحدة على العملية ثنائية البلدان في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يجعل من عملية حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقلة عن كل عملية انتشار لاحق في تشاد. وحسب بعض المعلومات، فالخيار "باء" قد يكون خياراً محتملاً[42] مع بدء مجلس الأمن في إعداد قرار في شباط/فبراير على أساس النتائج النهائية لإحدى بعثات المساعدة التقنية. وستبدأ بعدها مباشرة التحضيرات لعملية الانتشار.

ويبرز الآن على السطح أحد المتغيرات غير المعروفة- ويتمثل في غياب إطار سياسي لتحقيق السلام بين الحكومة والجماعات المتمردة-. وقد التقى بوزيزي يوم 25 كانون الثاني/يناير مع عبد اللاي مسكين في سرت بليبيا.وكانت هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها الرجلان وجهاً لوجه، وقد يشير هذا اللقاء إلى استعداد ثنائي للعمل على بلوغ وقف لإطلاق النار. وبغض النظر عما إذا كان هذا يمثل بداية لعملية سلام دائمة، فإن فتح باب الحوار سيقلل إلى حد كبير من إمكانية نظر المتمردين إلى أفراد حفظ السلام على أنهم موالون للحكومة.

استنتاج

مع الدعم المفترض الذي تقدمه القوات السودانية، صعدت جماعات المتمردين في جمهورية أفريقيا الوسطى في الآونة الأخيرة من هجماتها مستغلة الفراغ الأمني في تشاد والذي أنتجته أزمة دارفور. وتنذر هذه التطورات بجر جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل أكبر إلى الأجواء المتقلبة للسودان. وتركز عملية حفظ السلام الدولية موضع الدراسة، والمتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أول ما تركز على البلد الأخير. وقد ثبت في نهاية المطاف أنها عملية في غاية التواضع، الأمر الذي لا يمكنها من معالجة حالة عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويبقى الوضع في الميدان بجمهورية أفريقيا الوسطى وضعاً مميعاً وعلى درجة عالية من عدم الاستقرار. فالمتمردون المتمركزون في غورديل وتيرينغولو مسلحون تسليحاً جيداً ويمتلكون الحافز الذي يحركهم-على الرغم من أنهم لا يزالون يفتقدون القدرة على الحشد على المستوى الوطني. ويلاحظ المراقبون أنه بمقدورهم استعادة نيديلي بسهولة، مما يمثل ضربة رمزية لبانغي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه مع غياب قوة حفظ سلام قوية، قد تصير المنطقة شيئاً فشيئاً إلى سيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من السودان والتي تهدف إلى إبقاء المنطقة كميدان تجمع لشن الهجمات في دارفور وفي شرق تشاد. وقد تسبب الصراع الدائر في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في حدوث تشرد داخلي كثيف، وأعداد المدنيين المتضررين لا تزال في ارتفاع مستمر. وقد يضيف التهديد المتعلق بتسلح اللاجئين- الذي يشق طريقه في تشاد حالياً- طبقة إضافية إلى طبقات حالة عدم الاستقرار.

ويتمثل البديل المحتمل لإرسال أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في تعزيز القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. غير أنه ينظر محلياً إلى القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على أنها قوة تشادية[43]، ويمكن أن يفسر كل تعزيز لها على أنه دعم لديبي ما لم يبذل اهتمام خاص للتقليل مندرجة الربط القائمة بين الصراع التشادي وحالة انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهنالك دلائل واضحة تشير إلى أن القوات التشادية في جمهورية أفريقيا الوسطى-العاملة لوحدها أو تلك التي تمثل جزءاً من عمليات السلام المتعددة الجنسيات- تستعمل قوة مفرطة في العمليات التي تقوم بها. ويدل هذا على أنه يمكن تعزيز القانون والنظام وحماية حقوق الإنسان بصورة أحسن عن طريق الآخرين.

ويكمن أحد الخيارات الممكنة في ضرورة البدء في التدريب والتحضير المتعلقين بعملية الأمم المتحدة الكبرى لحفظ السلام على الرغم من أنها ستستغرق مدة مقدارها ستة أشهر أو أكثر. وفي حال وصول هذه القوة إلى جمهورية أفريقيا خلال موسم الأمطار، فسيؤجل الانتشار دون شك. وبالنظر إلى هذه الأسباب، فإن عملية نشر أولية ومركزة لقوة أصغر في فاكاغا لدعم جهود الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) وفرنسا والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تمثل الخطوة المتزنة الأولى. وليست هنالك حاجة –أو متسع من الوقت- لانتظار تجمع قوات لعملية انتشار أوسع أو إلى غاية استكمال التدريبات على طول الحدود بين تشاد والسودان.

> إن عملية نشر أولية في فاكاغا، دعما لجهود الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وفرنسا والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، تمثل الخطوة المتزنة الأولى

الحواشي

يستند هذا العدد من **تقرير السودان** *بشأن مسألة السودان إلى البحث الميداني الذي قامت به لويزا ن. لمبارد في كانون الأول/ديسمبر 2006.*

1مجلس الأمن للأمم المتحدة (2006ب).

2 يطلق عليها بالفرنسية: Forces armées centrafricaines.

3 يطلق عليها بالفرنسية: Forces multinationale de la Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale (CEMAC). وتتألف القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) من ستة أعضاء هي: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغينيا الاستوائية وغابون و الكونغو (برازافيل).

4 انظر التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) ملخص المسألة 4.

5 Africa Confidential (2006).

6 Berman (2006 ، صفحة 36).

7 الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات "IRIN" (2006).

8 حوار مع مسؤول من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بانغي، كانون الاول/ديسمبر 2003.

9 حوار مع مسؤول في لجنة اللاجئين السودانيين، مبوكي، 15 كانون الأول/ديسمبر 2006.

10 حوار مع مسؤول من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بانغي، 12كانون الاول/ديسمبر 2003.

11 الفريق الدولي المعني بالأزمات " ICG" (2006).

12 حوار مع مسؤول في الاتحاد الأوربي، بانغي، 18 كانون الاول/ديسمبر 2003.

13 الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات "IRIN" (2006 أ).

14 يضم تجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD) 23 دولة عضواً، تنتمي في عمومها إلى منطقتي الساحل والصحراء وإلى ما يقع خارجهما أيضاً، كما تشهد بذلك حالة جمهورية أفريقيا الوسطى.

15 Berman (2004).

16 حوار مع قارئ من قراء "Foreign Broadcast Information Service"، بانغي، 18 كانون الاول/ديسمبر 2006.

17 مجلس الأمن للأمم المتحدة (2006ب، الفقرة 53).

18 اتهمت كل حكومة الحكومة الأخرى بدعم جماعات المتمردين المناوئة لها، ويتجلى العنف المتصل بدارفور الآن في كل من الأراضي السودانية والأراضي التشادية.

19 يطلق عليها بالفرنسية: Mission interafricaine de surveillance des accords de Bangui.

20 عند نجاح الانقلاب، كانت ثلث هذه القوات تشادية. حوار مع ماريال دبوس، دكتوراه في العلوم السياسية، معهد الدراسات السياسية في باريس، نيويورك، كانون الثاني/يناير 2007.

21 حوار مع مسؤول من برنامج الغذاء العالمي، بانغي، 18 كانون الاول/ديسمبر 2003.

22 Berman (2006، الصفحات من 48 إلى 59).

23 مراسلة كتابية مع ماريال دبوس، دكتوراه في العلوم السياسية، معهد الدراسات السياسية في باريس، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

24 حوار مع مصدر عسكري ، جمهورية أفريقيا الوسطى، 12-13 كانون الاول/ديسمبر 2006.

25 حوار مع مصدر عسكري ، جمهورية أفريقيا الوسطى، 13 كانون الاول/ديسمبر 2006.

26 الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات "IRIN" (2006 ب).

27 Africa Confidential (2006).

28 يشار إلى المقاتلين الذين ساعدوا بوزيزي على الاستيلاء على الحكم بصفتهم الجماعية باسم "المحررون السابقون". وانشق العديد من المحررين السابقين التشاديين عن بوزيزي بعد أن عجز عن دفع 10 ملايين كاملة من فرنكات أفريقيا الوسطى (ما يعادل 000 20 دولار أمريكي)، وهو المبلغ الذي يدعون أنه وعدهم به كأجر على مساعدتهم في الاستيلاء على بانغي.

29 رويتر (2006).

30 قتل دامان خلال العمليات التي شنتها القوات الفرنسية مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA) لاسترداد مدن أفريقيا الوسطى من أيدي المتمردين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر 2006، في حين يعتقد أن "ياو" ما يزال بالقرب من غورديل.

31 حوار مع عضو من اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع (UFDR)، سانغبا، 22 كانون الأول/ديسمبر 2006.

32 استردت هذه الأسلحة في وقت لاحق، وأعيدت إلى الحكومة في بانغي.

33 الفريق الدولي المعني بالأزمات " ICG" (2006).

34 في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، أرسل دبيي 150جندياً إلى مدينة غوري الحدودية لدعم عمليات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (FACA) بموجب اتفاق الحدود الثلاثي المبرم في آب/أغسطس 2005 بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، وهو يسمح لجنود البلدان الثلاثة بالعبور إلى أراضي كل منها لملاحقة الجماعات المسلحة أو المجرمين.

35 مجلس الأمن للأمم المتحدة (2006 أ).

36 مجلس الأمن للأمم المتحدة (2006 أ).

37 AP (2007).

38 حوار مع مسؤول من لجنة الصليب الأحمر الدولية، بانغي، 14 كانون الاول/ديسمبر 2005.

39 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، (2007).

40 حوار مع مصدر عسكري ، جمهورية أفريقيا الوسطى، 19 كانون الاول/ديسمبر 2006.

41 مجلس الأمن للأمم المتحدة (2006 ب).

حوار مع مسؤول بالأمم المتحدة، نيويورك، 30 كانون الثاني/يناير 2006.

43 يبدو أن نسبة التشاديين من عدد جنود القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (FOMUC) الذي يتراوح ما بين 350 إلى 380، تقل عن الثلث (الجنود الآخرون من غابون والكونغو)، غير أن الانطباع السائد يتمثل في أن تشاد تمتلك الدور الأكبر في العمليات التي تضطلع بها هذه القوة.

ثبت المراجع

AFP (Agence France Presse). 2006. ‘Central African Republic Gets Help to Fight Rebels.’18 November.)

Africa Confidential. 2002. ‘Central African Republic: Enemy’s Enemy.’ Vol. 43, No. 7, 5 April. <http://www.africa-confidential.com/index.aspx?pageid=7&articleid=418>

—. 2006. ‘Sudan Targets Chad.’ Vol. 47, No. 24, 1 December.

AP (Associated Press). 2007. ‘Rebels Attack Northwestern Towns in Central African Republic.’ 15 January.

Berman, Eric G. 2004. ‘African regional organisations’ peacekeeping experiences and capabilities.’ *Confict Trends*. Vol. 2, pp. 27–33.

. 2006. *La République Centrafricaine: une étude de cas sur les armes légères et les conflits.* Special Report. Geneva: Small Arms Survey.

France. Ministry of Foreign Affairs. 2006. ‘Dossier RCA.’ *Frères d’armes*. No. 251, pp. 7–34. <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france_830/defense-securite_9035/cooperation-militaire-defense_9037/revue-freres-armes_12582/index.html>

HRW (Human Rights Watch). 2007. ‘They Came Here to Kill Us: Militia Attacks and Ethnic Targeting of Civilians in Eastern Chad.’ Vol. 19, No. 1(A), January.

ICG (International Crisis Group). 2006. ‘Tchad: Vers le retour de la guerre?’ 1 June.

IRIN. 2004. ‘CAR: Report on the Anticipated Sudanese Peace Accord.’ 24 March.. 2006a. ‘CAR–Chad: 33 Die in Army–Rebel Fighting.’ 29 June.

. 2006b. ‘CAR: Rebels Call for Dialogue After Capturing Key Town.’ 2 November.

ISS (Institute for Security Studies). 2005. ‘Profile: Community of Sahel–Saharan States.’<http://www.iss.co.za/af/regorg/unity_to_union/censadprof.htm>

Reuters. 2006. ‘Central African Rebel Leaders Arrested in Benin.’ 25 November.

UNHCR (UN High Commissioner for Refugees). 2007. ‘Fact Sheet: Central African Republic.’ January. Courtesy of Nicolas Rost.

UNSC (UN Security Council). 1998. Resolution1159. S/RES/1159. 27 March.. 2006a.

Report of the Secretary-General on the Situation in the Central African Republic and the Activities of the United Nations Peace-building Support Office in the Central African Republic. S/2006/441. 27 June.. 2006b.

Report of the Secretary-General on Chad and the Central African Republic Pursuant to Paragraphs 9(d) and 13 of Security Council resolution 1706 (2006). S/2006/1019. 22 December.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

تقارير السودان

العدد 1 أيلول/سبتمبر 2006
التهديدات المستمرة:اتساع دائرة انعدام الأمن البشري في ولاية البحيرات بجنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل

العدد 2 تشرين الأول/أكتوبر 2006
الجماعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2006
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد 4 كانون الأول/ديسمبر 2006
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

ورقات العمل الخاصة بالسودان

العدد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2006
قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

العدد 2 شباط/فبراير 2007
العنف والإيذاء في جنوب السودان: ولاية البحيرات خلال مرحلة ما بعد "اتفاق السلام الشامل"، بقلم رتشارد غرفيلد

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) هو مشروع يمتد على مدار سنتين (2005-2007)، ويشرف عليه برنامج " رصد الأسلحة الصغيرة" الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف.
وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واضطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.
الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:
www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

ائتمانات

التصميم والتخطيط: ريتشارد جونز (rmjones@onetel.com)
رسم الخرائط: جيلي ليف،
MAP *grafix*

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:
mcevoy@hei.unige.ch.

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
47 Avenue Blanc
1202 Genève
Switzerland
رقم الهاتف: 5777 908 22 41 +
رقم الفاكس: 2738 732 22 41+

زر الموقع www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).